PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Veto (Sup.)**
DATE:	**29-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**68,000**
TITLE :	**Multinational pharmaceutical companies monopolizing the industry and public companies are waving the white flag**
PAGE:	**4,5**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Reham Said**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

مناقشة وحرب شرسة بين شركات الدواء فى السوق المصرى والمريض هو الضحية دائما، حسبما أكد عدد من الصيادلة وخبراء الدواء فى مصر الذين شددوا على وجود مخطط لهدم صناعة الدواء الوطنية لصالح الشركات متعددة الجنسيات والشركات الاستثمارية الخاصة بعد انخفاض حجم مبيعات أدوية الشركات الحكومية إلى ٤٪ من حجم السوق المصرى.

خبراء الدواء يرون ان ألية تسعير الدواء فى مصر غير عادلة ويتم تسعيره وفق انواع الشركات على الرغم من نفس الكفاءة والفاعلية للصنف الدوائى مؤكدين أن تحريك اسعار الأدوية يجب ان يكون بشكل تدريجى حتى لا تحدث صدمة للسوق.

مصدر مسئول بوزارة الصحة كشف لـ فيتو، عن وجود مذكرة لرفع اسعار الادوية خاصة الاصناف المخسرة "الرخيصة" والتى يقل سعرها عن ٢٠ جنيها بنسب تقترب من ٢٥٪ حتى تتمكن الشركات من الإنتاج وعدم وقف خطوط إنتاج الأدوية فضلا عن القضاء على أزمة نواقص الدواء وحتى لا يوجد حجة لشركات الدواء بأن يتم نقص أى مستحضر لها فى السوق.

كتبت: ريهام سعيد

الشركات متعددة الجنسيات تحتكر الصناعة و«الحكومية» ترفع شعار: «ما باليد حيلة»

من جانبه، أكد الدكتور هانى سامح، مسئول ملف الدواء فى المركز المصرى للحق فى الدواء أن هناك ما يقرب من ٥٠ شركة أدوية تنتج أدوية بأسعار خرافية عكس شركات قطاع الأعمال التى تنتج أدوية بنفس فعالية وجودة المنتجات الأجنبية، خاصة أن وزارة الصحة لا تعطى أى منتج دوائى تصريح التداول إلا بعد تقديم دراسات التكافؤ الحيوى والتى تثبت مدى فاعلية العقار.

وأضاف أن مافيا الشركات متعددة الجنسيات لديها قدرات تسويقية وإمكانيات هائلة مقارنة بإمكانيات شركات قطاع الأعمال سواء من حيث المندوب الذى يروج للصنف الدوائى ويحصل على رواتب أضعاف ما يحصل عليه المندوب فى شركة قطاع الأعمال تصل إلى ٨ آلاف جنيه شهريا ويتسلم سيارة خاصة ويقنع مندوبو الشركات الأطباء بأن الأدوية التى تنتجها شركات أجنبية أفضل من المصرية وتصدير الصورة الذهنية لدى المواطنين والمرضى بأن أدوية شركات قطاع الأعمال "تشا وتراب"..

وأضاف "يوجد اختلاف فى الأسعار لنفس المادة الفعالة التى تنتجها شركات مختلفة ويختلف السعر وفقا لنوع الشركة ضاربا المثال بعقار "تافانيك" وهو مضاد حيوى يبلغ سعره فى الشركة متعددة الجنسيات ٨٥ جنيها، بينما سعره فى «شركات التول» أى المصنعة لدى الغير ٧ جنيهات بينما تبيعه شركات قطاع الأعمال بـ ٤ جنيهات وفي الشركات المصرية الخاصة يبلغ سعره من ٣٠ إلى ٤٠ جنيها مؤكدا أن سعر المادة الفعالة لا يزيد على ٧٠ قرشا.

وأكد عدم وجود أى فروق بين الأدوية المثيلة للمادة الفعالة الواحدة مشيرا إلى أن مصر خلال عام ٢٠٠٨ بعد حملات التشكيك المستمرة فى جودة العقار المصرى أخذت عينات من الأدوية سواء التى تنتجها شركات أجنبية أو مصرية خاصة أو وطنية وتم تحليلها فى أكبر معامل سويسرا وهو "معمل بازل" وثبت أنها جميعا متساوية فى الفعالية والكفاءة.

وأوضح أن ما يحدث من حرب ومنافسة غير شريفة بين الشركات فى أساليب البيع يعمل على ضرب الصناعة الوطنية .. وأكد أن الفروق بين أسعار الأدوية تذهب فى رواتب المندوبين تدفعها الشركات لهم أو تذهب فى شكل هدايا للأطباء.

الدكتور هانى سامح أكد أن آليات التسعير تتم وفق معايير فيتم تسعير المنتج المصرى وفق أقل سعر عالمى، وكشف عن وجود أدوية زادت خلال الفترة الماضية تستحق الزيادة وأدوية أخرى زادت ولا تستحق منا "الألتروكسين" تم زيادته من ٧ إلى ٢٠ جنيها وتجاهلت وزارة الصحة أقل سعر له عالميا فى الهند مؤكدا أنه وفقا للقانون إذا تم زيادة سعر أى دواء فى أى دولة يتم زيادة سعره فى مطلر وفقا لأقل سعر عالمى.

وأضاف أنه يتم إيهام الناس بالمطالبات بزيادة أسعار أدوية الشركات الوطنية لأنها تخسر إلا أن السبب الرئيسى فى خسارتها هو فساد الإدارة والعاملين بها.

وأوضح أن الشركات الراغبة فى رفع الأسعار تقوم بلى ذراع الحكومة بالتوقف عن إنتاج صنف دوائى معين حتى يتم رفع سعره وهو ماحدث مع عقار "التروكسين" الذى استمر مختفيا من السوق مايقرب من ٩ شهور وعندما زاد سعره قامت الشركة بتوزيع الكميات التى كانت تخزنها لديها وتقوم بشطب السعر القديم من فوق العبوات وتضع سعرا جديدا ..

وأوضح أنه وفقا للقانون يفترض أن أى شركة ينقص لديها أى منتج يتم وقفه وإسناد إنتاجه لأى شركة أخرى إلا أن هذا لا يحدث..

وأكد أنه لكى يتم القضاء على مافيا نقص الدواء يجب إصدار قرار بإلغاء المستحضر الناقص وفتح البوكسات والصناديق للمثائل لغيره من الشركات.

الدكتور على عبد الله -مدير مركز الدراسات الدوائية- أكد لـ"فيتو" أن حجم مبيعات أدوية شركات الحكومية انخفض إلى ٤٪ لافتا إلى أنه ما بين كل ١٠٠ عبوة دواء يوجد ٤ عبوات تابعة لشركات قطاع الأعمال مضيفا أن حجم الأدوية المستوردة يبلغ ١٥٪ وهناك نسبة ٨٥٪ سوق مصرى منها ٤٪ قطاع أعمال وبقية النسبة للشركات الاستثمارية الخاصة.

وأكد أنه تمت زيادة أسعار عدد من المنتجات الدوائية المهمة بالمخالفة للقانون الخاص بتسعير الدواء ولصالح تكتلات تتحكم فى سوق الدواء، مشيرا إلى أن القانون ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ والخاص بتسعير الدواء والذى ينص فى بنده الثالث بكل وضوح على التسعير وفقا لأقل سعر عالمى للمستحضر الدوائى يلزم وزير الصحة ولجنة التسعير بالتسعير وفقا لأقل سعر فى العالم للدواء ومخالفة هذا القانون تزج بالمخالف فى السجن خاصة، وأن القضاء الإدارى أيد القانون ورفض طعن تحالف الشركات ضده.

وأكد أنه تمت زيادة أسعار مستحضر التروكسين Eltroxin بتركيزيه ٥٠ و١٠٠ ميكروجرام بزيادة رهيبة غير مبررة حيث إن السعر السابق للمستحضر هو ٧ جنيهات لتركيز ٥٠ جم و٩ جنيهات لتركيز المائة ميكروجرام وتم زيادة السعرين إلى ١٨ و٢٠ جنيها على التوالي.

وأشار إلى أنه بتطبيق بنود ونصوص القانون الخاص بالتسعير يصبح سعر المستحضر تركيز ٥٠ ميكروجرام مائة قرص هو ٥٤,٥ روبل هندية أى ما يقابل ستة جنيهات وخمسة وثلاثين قرشا وسعر المستحضر تركيز ١٠٠ مجم بمائة قرص هو ٩٦,٥ روبل هندية أى ما يقابل أحد عشر جنيها وستين قرشا مما يوجب على وزارة الصحة تطبيق نصوص القانون الواضحة وتسعير هذا المستحضر بسعر ستة جنيهات وخمسة وثلاثين قرشا فقط وفقا لأقل سعر عالمى وهو سعر دولة الهند وأن زيادة السعر إلى عشرين جنيها أو ثمانية عشر جنيها هى جريمة وفقا لقانون العقوبات ومادته ١٢٣.

وأشار إلى أن سعر الكيلوجرام الواحد من هذه المادة الخام ينتج عشرة ملايين قرص من تركيز المائة ميكروجرام وينتج عشرين مليون قرص من تركيز الخمسين ميكروجرام وهو ما يساوى مائة ألف عبوة من المستحضر عدد ١٠٠ قرص لعلاج خمول الغدة الدرقية.

وأضاف أن الشركة مالكة المستحضر قامت بزيادة أسعار عدد من المنتجات الدوائية المهمة بالمخالفة للقانون الخاص بتسعير الدواء ولصالح تكتلات تتحكم فى سوق الدواء.

من جانبه، قال الدكتور على عوف رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية إن هناك أصنافا دوائية عديدة انقطعت من السوق المصرى بسبب توقف الشركات عن إنتاجها خاصة أدوية شركات قطاع الأعمال لافتا إلى أن شركات قطاع الأعمال تخسر سنويا ما يقرب من ١٥٠ مليون جنيه سنويا.

وكشف لفيتو عن وجود إستراتيجية لتحريك أسعار الأدوية خاصة الأصناف التى تنتجها شركات حكومية لافتا إلى أن كل شركة ترغب فى تحريك أسعار منتجاتها تتقدم بملف إلى إدارة الصيدلة بوزارة الصحة.

وكشف عن وجود ١١ شركة قطاع أعمال و١٢٠٠ شركة تول أى شركات ليس لها مصانع وتصنع لدى الغير يعمل منهم ما يقرب من ٣٠٠ شركة فقط وبقية الشركات غير منتجة فى مرحلة التسجيل بينما عدد المصانع المرخصة ١٤٠ مصنعا وهناك ٨٠ مصنعا أخرى تحت الإنشاء.

وأضاف أن هناك ٧ شركات متعددة الجنسيات تسيطر على حصة السوق بنسب تتراوح إلى ٦٠٪ من السوق مشيرا إلى وجود ٢٠ شركة وطنية تسيطر على ٢٥٪ من السوق وبقية المصانع وشركات التول تسيطر على ١٥٪.

٤٪

فقط من حجم السوق المصرى تشغله 11 شركة حكومية

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

مصر فى قائمة أسوأ الدول

مافيا أعضاء البشر

انطلاقًا من القاعدة العريضة للفقراء باتت مصر سوقًا رائجة لتجارة الأعضاء البشرية لدرجة أنها تحتل المركز الثالث عالميًا والأولى على مستوى الدول العربية فى هذا الشأن بما يشى أن ضمائر البشر أصابها الترهل والوهن ونفوسهم بلغت ذروتها فى ارتكاب الآثام.

التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية عن ظاهرة "الاتجار بالبشر" لعام ٢٠١٥، أكد أن مصر فى قائمة "أسوأ الدول" فى الاتجار بالبشر، أما مركز الدراسات التابع للاتحاد الأوروبى فأكد أن مصر هى برازيل الشرق لأن البرازيل تعد أول وأكثر دولة تمارس فيها تجارة الأعضاء.

الصحف العالمية تناولت الظاهرة فى مصر لتؤكد ان عورات بلادنا على مرأى ومسمع الجميع، فصحيفة "نيويورك تايمز"، كشفت مؤخرًا أن مصر ضمن النقاط الساخنة فى العالم لتجارة الأعضاء البشرية". أما الجارديان بعد فحصها للظاهرة فى مصر فخرجت بنتيجة مفادها أن مصر تعيش مأساة حقيقية بسبب هذه المافيا.

كتبت: مروة محمد

وفى دراسة أجريت فى جامعة الإسكندرية تبين أن محافظتى القليوبية والدقهلية هما الأكثر بيعا للأعضاء وخاصة الكلى لأن هناك سماسرة كثيرين فى تلك المحافظات متخصصين فى تجارة الأعضاء.

وتحدثت تقارير عن أن منطقتى الدقى والمهندسين ينتشر بهما تجارة الأعضاء، كما أنه سبق أن تم غلق ٣ مستشفيات بسبب تجارة الأعضاء فيها، ورغم عدم وجود إحصائيات رسمية ودقيقة لنسبتها إلا أن أعضاء المصريين تباع دون أن يحاسب المجرمين على جرائمهم.

وأرادت مصر أن تضع حدًا لهذه المهزلة الإنسانية فصدر قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، والذى تنص المادة الثانية منه على أنه "يُعد مرتكبا لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة فى شخص طبيعى بما فى ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسلم سواء فى داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية".

وحسب القانون فإن عقوبة المدان تصل إلى السجن المؤبد، وغرامة لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا تتجاوز ٢٠٠ ألف، أو غرامة تساوى قيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر، على أن تتعاون السلطات المصرية مع نظيراتها بالخارج لمكافحة الظاهرة.

وعلى الرغم من القوانين الصارمة إلا أنها لم تجد نفعًا، ويمارس السماسرة ومعدومو الضمير هذه الجريمة، غير عابئين بالإعلان بين الفينة والأخرى عن ضبط تشكيلات عصابية متخصصة فى هذا المجال، فسبق أن تمكنت أجهزة الأمن مؤخرًا، من ضبط شبكة لتجارة الأعضاء البشرية، تتخذ من أحد المقاهى بوسط البلد مقرًا لإدارة عملياتها، تضم عددًا ممن سبق اتهامهم فى عدة قضايا أخرى، وصدرت أحكام سابقة بحقهم.

وبسؤال المتبرعين، أقروا باتفاقهما مع المتهمين على بيع أعضائهما البشرية (الكلى)، مقابل مبلغ مالى يتراوح بين ٢٠ و٢٥ ألف جنيه لكل منهما.

دكتور صلاح سلام عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان قال لـ "فيتو": "ممنوع بموجب القانون نقل كلى أو أى عضو من شخص إلا من الأقارب حتى الدرجة الرابعة، كما يعاقب القانون على طرق النقل غير الشرعية، لكن فى مصر للأسف الشديد كل قانون معه لائحة تنفيذية يقترن بها لائحة أخرى عن كيفية اختراقه، وهناك أشخاص خبيرة فى تطبيق لوائح اختراق القوانين هما أكثر الذين يتحايلون على القانون، وهذا ينبع من توغل الدولة العميقة التى تدمر كل القوانين.

وأضاف أن الفساد مستشر فى البلاد ولابد من تغيير جوهرى فى الجهاز الإدارى فى الدولة وإعادة النظر فى كل الإجراءات البيروقراطية ومحاربة الفساد المتراكم منذ سنوات.

وأكد أن هناك بعض الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٨ عامًا يعرضون بيع أعضائهم مقابل المال، وبالطبع يتم ذلك من خلال التزوير إذ يدعى من يطبق هذه الصفقة أن هؤلاء الأطفال أقاربه من الدرجة الرابعة، وهذا يندرج ضمن منظومة الفساد الإدارى فى مصر.

أ.د محمد عبد الوهاب، أستاذ زراعة الكبد، رفض الحديث عن هذه المسألة معللًا ذلك بأن الكلام لن يفيد فى شيء بسبب الفساد المستشرى فى مصر.

ولخص المسألة بقوله "ما فيش فايدة"، مضيفًا أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م فتحت "باكيورت" زيالة وجاءت بـ "الفوضى"، وكانت ستحول مصر إلى سوريا لولا الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى أنقذها لكن الفاسدين يملأون كل مؤسسات الدولة بما فى ذلك الصحة، التعليم العالي، مؤكدًا أنه لا يوجد أمل بسبب توغل الحرامية والفاسدين فى كل مكان علي حد تعبيره.

أما الدكتور أحمد زكى مدير عام الإدارة العامة لرعاية أطفال السن المدرسى بوزارة الصحة رأى أن أطفال الشوارع هم الفئة الأكثر عرضة لمافيا تجارة بيع الأعضاء، موضحًا أن الإعلام غير مهتم بهم، ولا يوجد إحصائية دقيقة لأعدادهم، والدراسات المختلفة تقول إن أعدادهم تصل نحو ٥٠ ألفا، وأحيانًا يتردد أنهم وصلوا إلى ٣ ملايين، الفرق الكبير بين الأرقام يدل على عدم وجود نسبة حقيقية.

وتابع زكى قائلًا، إن الطبقات الفقيرة والمهمشة تكون هى الأخرى عرضة لهذه المافيا التى يتحكم فيها سماسرة كبار يتخصصون فى بيع وتجارة الأعضاء، مضيفًا أن المتسللين من أفريقيا الذين يهربون عبر سيناء باتجاه إسرائيل هم أيضًا تحت دائرة الضوء، إذ يتم القبض عليهم من قبل عصابات التهريب ويتم استغلالهم فى هذا الشأن، وهناك أطباء متخصصون يقومون بإجراء هذا النوع من العمليات ويشكون فيهم بينهم مافيا كبيرة ويحققون ثروات طائلة ويتمتعون بحصانة ونفوذ كبيرين.

واستطرد أن هذه العمليات لا تتم بشكل عشوائى وإنما وفقًا للتركيبات الجينية والوراثية لكل شخص والذى يسبقها أبحاث وتحاليل لأنه لابد أن تكون جينات الشخص الذى سيتم استئصال عضو منه متوافقة مع جينات المريض المحتاج للعضو، ووفقًا لذلك تتم عمليات الشراء التى يقوم بتنسيقها بين البائع والمشترى عبر السماسرة والوسطاء، وفى الخارج يوجد بنوك لشراء الأعضاء تضم جميع التنويعات الجينية.

وخلص بأن المجتمعات المتقدمة تحمى الأطفال من تعرضهم لهذه المأساة، مؤكدًا على ضرورة تأسيس أماكن رعاية آمنة تحميهم، لكن الدولة غير مهتمة لأن لديها اهتمامات أخرى، الدولة لديها فلوس لا تظهر إلا فى أوقات معينة، فتوجه الدولة حاليا ليس الإنفاق على الخدمات بل تتطلع لأمور أخرى مثل جذب رأس المال الأجنبى واستعادة الأمن وتشجيع الاستثمار.

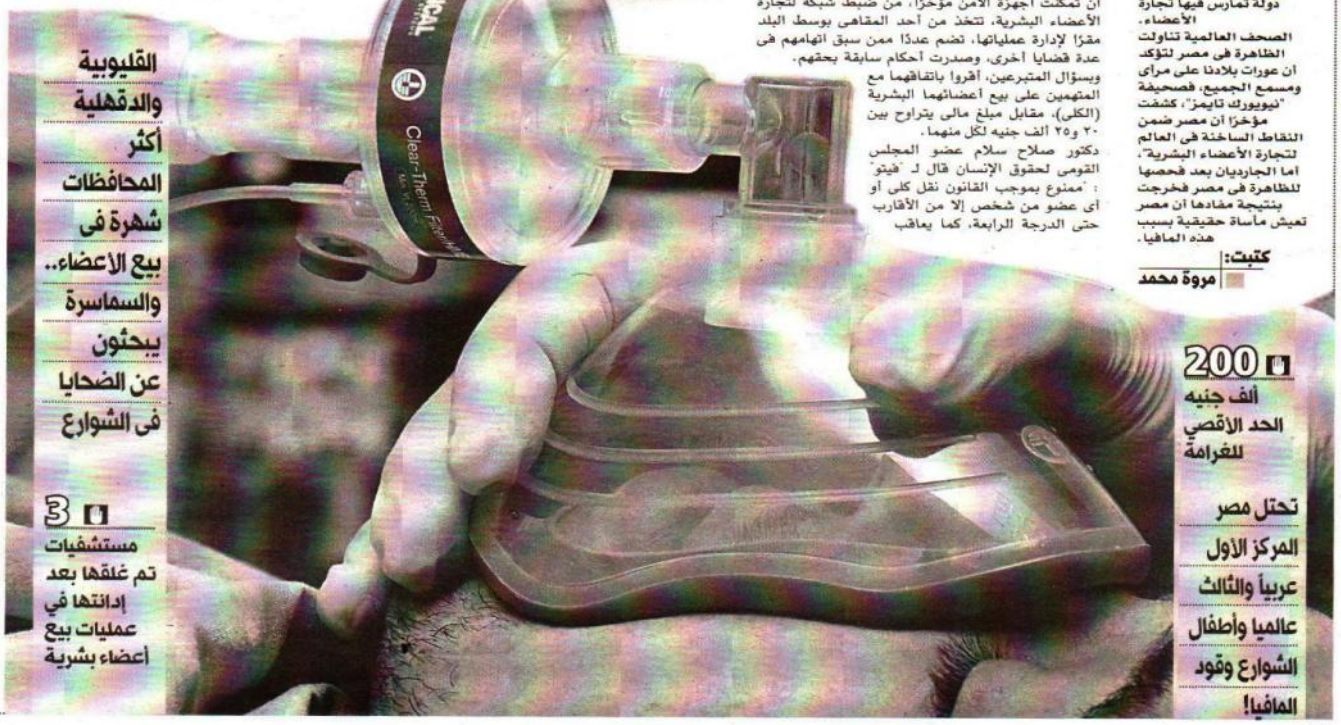

200 ألف جنيه الحد الأقصى للغرامة

تحتل مصر المركز الأول عربياً والثالث عالمياً وأطفال الشوارع وقود المافيا!

القليوبية والدقهلية أكثر المحافظات شهرة فى بيع الأعضاء.. والسماسرة يبحثون عن الضحايا فى الشوارع

3 مستشفيات تم غلقها بعد إدانتها في عمليات بيع أعضاء بشرية

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET